الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/417/Add.1
12 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الموظفون المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير الأمين العام عن قبول الموظفين المقدمين دون مقابل التي اشتملت على تقرير سنوي وتقرير فصلي للفترتين من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ومن ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ (A/53/715) وتقرير فصلي آخر للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، في شكل مشروع مسبق لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/53/54. وتلقت اللجنة أيضا مشروعا أوليا لتقرير الأمين العام عن التوقف التدريجي عن الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية (A/53/847)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١١/٥٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في هذه التقارير، يومي ١٧ شباط/فبراير و ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩، بممثلي الأمين العام وزودها هؤلاء بمعلومات إضافية.

٢ - وتتضمن التقارير المقدمة من الأمين العام سردا للإجراءات المتخذة عملا بمختلف قرارات الجمعية العامة ومقرراتها. بيد أن المعلومات الواردة في هذه التقارير، فضلا عن المعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة، تؤكد مرة أخرى الآراء التي أعربت عنها اللجنة في تقارير سابقة، ولا سيما التقرير الوارد في الوثيقة A/53/417، وهو أن الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل ليست متمشية مع قرارات الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، وكما سبق أن أوضحت اللجنة الاستشارية، أنه كان من الواجب، في غالبية الحالات، أن يضطلع موظفو الأمانة بالمهام التي كان يؤديها الموظفون المقدمون دون مقابل، لأنها لم تكن مهام تستلزم خبرة فنية على درجة عالية من التخصص غير متاحة للمنظمة، على النحو المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١.

٣ - وكما هو مبين في المرفق السابع لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/717، وصل مجموع الموظفين المقدمين دون مقابل على نطاق الأمانة العامة، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، إلى ١٣٤ موظفا، منهم ١٠٠ موظف في إدارة عمليات حفظ السلام؛ وبلغت نسبة هؤلاء الموظفين إلى موظفي الإدارة ٣٤ في المائة. وكما يتبين من موجز تقرير الأمين العام (A/C.5/53/54)، وصل العدد الإجمالي للموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية المتبقين في المنظمة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ إلى ٩٤ موظفا. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/53/847)، أنه امتثالا لقرار الجمعية العامة ١١/٥٣، تم بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ الاستغناء تدريجيا عن جميع موظفي الفئة الثانية المقدمين دون مقابل باستثناء موظف واحد مشار إليه في الفقرة ٩ من التقرير.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة A/53/847 والفقرة ٨ من الوثيقة A/C.5/53/54، بشأن استمرار أحد الموظفين المقدمين دون مقابل في العمل في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد انقضاء ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩. وسوف يواصل هذا الموظف العمل حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩ "أو أي موعد أسبق تختتم فيه المحاكمة" (A/53/847، الفقرة ٩). وبغض النظر عما إذا كانت أسباب استمرار هذا الموظف في الخدمة وجيهة أم لا، فإن اللجنة الاستشارية ترى بشدة أنه كان ينبغي التماس موافقة الجمعية العامة قبل الإقدام على أي استثناء، بغية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٢٣٤/٥٢.

٥ - وحسبما جاء في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/53/715)، اعتبر ١٧ من الموظفين المقدمين دون مقابل حالة استثنائية لأغراض التعيين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الاستشارية الانتباه إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥١، الجزء ثالثا - باء، الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام "أن يوسع نطاق الممارسة الحالية التي تمنع قيام المتمرنين بطلب التعيين أو تمنع تعيينهم في وظائف بالأمانة العامة خلال ستة أشهر من انتهاء فترة التمرين، لكي تشمل الخبراء الاستشاريين والموظفين الذين يتم توفيرهم على أساس عدم رد التكاليف، وتقرر أن الأشخاص المعينين بعقود قصيرة الأجل لمدة سنة أو أكثر على وظائف مدرجة في الميزانية العادية أو على وظائف ممولة من خارج الميزانية، لا يمكنهم التقدم بطلب للتعيين أو التعيين بالفعل في وظائفهم الحالية خلال ستة أشهر من انتهاء خدمتهم الراهنة". وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإجراء الذي اتبعته الأمانة العامة يتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥١، وأنه كان ينبغي للأمين العام أن يلتمس الموافقة المسبقة إما من الجمعية العامة أو من اللجنة الاستشارية، إذا لم تكن الجمعية العامة منعقدة. واللجنة على ثقة من أن هذا الأمر لن يتكرر مستقبلا.

٦ - وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٤ أعلاه)، تنتظر اللجنة أن تتلقى تأكيدا بأنه قد تم الاستغناء تدريجيا وبدون استثناء عن جميع موظفي الفئة الثانية المقدمين دون مقابل.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في الجدول التالي للفقرة ١٣ من الوثيقة A/53/715 تم تصنيف فريق يضم شخصيات بارزة في الفئة الثانية من الموظفين المقدمين دون مقابل. وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة بأنه جرى تكليف هذه الشخصيات البارزة من خلال اتفاقات الخدمة الخاصة على أساس رسم قدره دولار واحد بالإضافة إلى تكاليف السفر وبدل الإقامة. وتعترض اللجنة الاستشارية على تصنيف هذا الفريق في الفئة الثانية من الموظفين المقدمين دون مقابل.

- - - - -